

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

إفاضة بقية الروايات الدالة على وسام «التشريع»

وَتَكْمِلُ الْيَوْمَ شَتَّى الرَّوَايَاتِ - المُفَوَّضَةُ لِلْمَعْصُومِ - فَإِنَّ الْكَافِيَ الشَّرِيفَ قَدْ اسْتَجَابَ 10 رَوَايَاتٍ بِهَذَا الصَّنْدَدِ، فَدَعَوْنَا إِلَيْنَا
نَسِيرَ مَسَارِهَا كَيْ نُعَاهِدَ هَتَافَهَا الْعَلَنِيَّ - وَالظَّاهِرِ - بِمَقَامِ التَّفْوِيْضِ وَالتَّشْرِيعِ وَالتَّبْدِيلِ وَالإِطَاعَةِ الْمُطْلَقَةِ وَ... الْمُنْحَصَرَةِ بِالْأَلْيَالِ
الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَهِيَ كَالْمُتَالِيَّ:

1. «فَقَالَ لَيْ يَا ابْنَ أَشْيَمَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَوَضَّعَ إِلَى سُلَيْمَانَ بْنَ دَاؤِدَ فَقَالَ «هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ» وَفَوَضَّعَ
إِلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ: «مَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» فَمَا فَوَضَّعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ
آلِهِ فَقَدْ فَوَضَّعَهُ إِلَيْنَا». [1]

وَعُصَارَةُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ تَتَلَخَّصُ ضَمِّنَ النَّكَاتِ التَّالِيَّةِ:

- إِنَّ أَغْلَبَ رَوَايَاتِ بَابِ التَّفْوِيْضِ تُعَدُّ سَدِيدَةَ الأَسْنَادِ وَبِلَا شَائِبَةِ.
- إِنَّ الْآيَةَ الْمُذَكُورَةَ قَدْ نَزَّلَتْ ضَمِّنَ السَّيَاقِ التَّالِيِّ: «وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَالْقَيْنَاءَ عَلَى كُرْسِيِّهِ [كُرْسِيُّهُ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ * قَالَ رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَهَبْ
لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ [بَعْدِ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ * فَسَخَرَنَا لَهُ الْبَيْحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ * وَالشَّيْطَانُ كُلُّ بَنَاءٍ
وَغَوَّاصٌ * وَأَخْرَيْنَ مُقْرَنِيْنَ فِي الْأَصْفَادِ * هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ». [2]

فَإِنَّ كَلْمَةَ «بِغَيْرِ حِسَابٍ» تَتَعَلَّقُ بِأَقْرَبِ الْأَفْعَالِ - وَفَقَاءُ الظَّهُورِ الْعَرْفِيِّ وَتَصْرِيفِ الْأَدْبَاءِ - فَيُنْتَجُ الْمَعْنَى التَّالِيَّ: «أَمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِلَا
حَدُودٍ إِطْلَاقًا فَتَصْرِفُ كِيفَمَا شَئْتَ» غَيْرَ أَنَّ:

- بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ قَدْ عَلَّقُهَا بِ«عَطَائِنَا» بَيْنَمَا نُحَاجِجُهُ بِأَنَّ الْإِعْطَاءَ الإِلَهِيَّ قَدْ جَاءَ عَبْرَ الْحِسَابِ وَالْأَعْمَالِ وَالدُّعَاءِ فِي الْمُتَالِيِّ لِمَ
يَسْتَلِمُ النَّبِيُّ «الْعَطَاءَ الإِلَهِيَّ» بِلَا سَبِبٍ وَمَحَاسِبَةٍ.

- بَعْضًا آخَرَ قَدْ فَسَرَ «بِغَيْرِ حِسَابٍ» بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُحَاسِبُ نَبِيَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيْنَمَا هَذِهِ التَّحْلِيلُ يُضَادُ ظَهُورَ الْآيَةِ لِأَنَّهَا تَتَحدَّثُ
حَوْلَ الْمَوَاهِبِ الدِّينِيَّةِ وَمَدِيْسَةِ تَصْرِفِ النَّبِيِّ فِي هَذِهِ النَّشَأَةِ - لَا الْآخِرَةِ - وَفَقَاءً لِمَا أَوْضَحْنَا.

فَالنَّتَاجُ: أَنَّهُ تَعَالَى حِيثُ قَدْ فَوَضَّعَ إِلَى سَلِيمَانَ كَافَّةَ الشَّئُونَاتِ الدِّينِيَّةِ - وَاسْتَرْسَلَهُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَمْلاَكِ وَالْحَيْوانَاتِ وَالْأَجْنَّةِ
وَ... فَإِمَّا بِالْمَسَامِحةِ وَالْإِمْتَنَانِ أَوْ بِالْمَؤَاخِذَةِ وَالْإِمْسَاكِ - فِي الْمُتَالِيِّ قَدْ تَسَلَّلَ هَذِهِ «الْتَّفْوِيْضُ» أَيْضًا إِلَى آلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِلِ
بَدْرَجَةِ أَرْقَى مِنَ النَّبِيِّ سَلِيمَانَ، إِذ - وَفَقَاءً لِتَوَاتِرِ الرَّوَايَاتِ - قَدْ فُوِّضَتْ إِلَى آلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كَافَّةَ الْبَوَابَاتِ عَلَى الإِطْلَاقِ وَبِلَا

حدود - دينياً و دنيوياً و آخرة -.

· إن الآية: «مَا آتَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» تُعد أصلب الآيات دلالة على التقويض القائم:

Ø إذ أوّلاً: لا يعقل أن نفترض «الأخذ والانتهاء» إرشاديين - أي من جانب الله - وإلا لتوّرطنا في «الدور» إذ لو افترضنا أن إيتاء الرسول قد جاء من قبل الله تعالى وأن الله تعالى أيضاً قد أمر الناس باتّباع النبي وثم النبي قد أمر الناس باتّباع الله تعالى لدارت المسألة بلا نهاية، ولهذا قد استنتجنا التقويض كي لا تحدث أية مأساة أخرى.

Ø وثانياً: إن المعصوم - وفقاً لتوافر الروايات و درءاً للدور - قد تمتّعت «أوامره و نواهيه» بالحيثية التقييدية ذات ركيبة لدى الله تعالى، ولهذا قد استشهادنا - لموضوعية أوامره - بشّي الدلائل الروائية الصارخة بوجود «القوة القدسية» ضمن ذواتهم الراقيّة، وبالتالي سنأخذ كلمتا: «فخذوه أو انتهوا» مولويتين تماماً، إذن لا تلزم بين رسالة النبي من قبل الله وبين المولوية حيث إن رسالة المعصوم لا تستدعي أنه مبلغ و ناطق رسمي لله بحثاً - زعماً من المحقق البروجردي و السيسناني و... بل بؤسعه - غالباً - أن يتصرّف في الدين من بعد القدسي المفوّض إليه تماماً.

· وأما أسلوب الإمام عليه السلام - حينما استدلّ بالآية المذكورة لتسجيل التقويض - فقد دلّنا على أن وسام «التقويض» قد ورد ضمن القرآن الكريم - أيضاً - في عبارة «فخذوه و انتهوا» وبالتالي قد أفهمنا أن جذر هذه المسألة قرآنٌ تماماً.

· بل إن إحدى الشواهد الأخرى الدالة على وسام «التشريع» أنه لا يستكمل معنى «خاتمية النبوة أو الإمامة» إلا بوصولهم لمقام «التشريع» نظير ما ورد بحق الإمام المنتظر - عجل الله فرجه - « يأتي بدين جديد» [3] فإن تجديد الشريعة و تحديث المسائل و الواقع المستجدة لا يتم إلا بترسيخ «الشريعة التام» المتراصط بالقوة القدسية و الروح الخاص.

· وقد استغربنا من مفسري أهل العامة إذ رغم غزارة علم بعضهم - كالفارزاني - و إمعانه في الآيات، و لكنه حينما تصدّى لهذه الآية فقد حصر «ما آتاكم الرسول» بالغنائم الحربية، بينما تفسيره هذه تفسير ساذج و سطحي تماماً إذ بهذا الأسلوب قد أنزل مستوى القرآن الكريم إلى حد الكتب الاعتيادية البسيطة، بينما قد ذهل عن أن «استلام الغنائم» يُعد إحدى مصاديق الآية فحسب، و لكنها بإطلاقها المستحكم قد أهدتنا ضابطة عامة و هي منصة «التشريع».

2. «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ وَجَدْتُ فِي نَوَادِرِ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا وَاللَّهِ مَا فَوَضَ اللَّهُ إِلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْفِهِ إِلَّا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَإِلَى الْأَئِمَّةِ قَالَ عَزَّ وَجَلَ: «إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكُمُ اللَّهُ[4]» وَهِيَ جَارِيَةٌ فِي الْأَوْصِياءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.» [5]

· بدايةً، علينا أن نركّز على «بما أراك الله» حيث إن كيّفية استشهاد الإمام عليه السلام - للتقويض - قد أضاء معنى «الإرائة» فإنّها تبدو جليّة أن ينابيع التشريع شيئاً: «الكتاب و إرائة الله» فنظراً للاثنيّة قد اتضحت أن «الباء» في «بما أراك الله» بمعنى المعيّنة - لا الاستعانة أو السببية - إذ نظراً لهات الروايات المتواترة التي قد سجلت «روح القدس» للمعصومين خاصةً، وبالتالي قد استبان لنا أن «رؤيه النبي» تمثل تشعّعاته و تأسيساته في نطاق الدين، فلا تعد «رؤيته و أوامره» إرشادية تبلغية عن الله فحسب بل ذات موضوعية مولوية.

بينما من المؤسف أن تجد بعض المفسرين يفسّرها بتفسيره دانية كالتالي: «أراك الله أي أهلك الله» أو «أراك الله: أي علمك الله».

لقد هاجم بعض الأعلام «أساس منصب تفويض النبي» زاعماً أنَّ كافة تشريعاته صلى الله عليه وآله قد تعقبها «إمضاء الله» وبالتالي إنَّها لا تُسجِّل التفويض بمعنى التشريع الاستقلالي بل المعصوم مبلغ فحسب، ثمَّ استشهد بالرواية التالية:

3. «عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَذِينَةَ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ... وَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ مُسَدِّداً مُوَفَّقاً مُؤْيداً بِرُوحِ الْقُدْسِ لَا يَرِلُّ وَ لَا يُخْطِلُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَسُوسُ بِهِ الْخُلُقُ فَتَأَدَّبَ بِاَدَابِ اللَّهِ ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ فَأَضَافَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ

- إِلَى الرَّكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ وَ إِلَى الْمَغْرِبِ رَكْعَةً فَصَارَتْ عَدِيلَ الْفَرِيضَةِ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُنَّ إِلَّا فِي سَفَرٍ .

- وَ أَفْرَدَ الرَّكْعَةَ فِي الْمَغْرِبِ فَتَرَكَهَا قَائِمَةً فِي السَّفَرِ وَ الْحَاضِرِ «فَأَجَازَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ» فَصَارَتِ الْفَرِيضَةُ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً.

- ثُمَّ سَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ النَّوَافِلَ أَرْبَعاً وَ ثَلَاثِينَ رَكْعَةً مِثْلَ الْفَرِيضَةِ «فَأَجَازَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لَهُ ذَلِكَ» وَ الْفَرِيضَةُ وَ النَّافِلَةُ إِحْدَى وَ خَمْسُونَ رَكْعَةً مِنْهَا رَكْعَتَانِ بَعْدَ العَتَمَةِ جَالِسًا تُعَدُّ بِرَكْعَةٍ مَكَانَ الْوَتْرِ.

- وَ فَرَضَ اللَّهُ فِي السَّنَةِ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ سَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ صَوْمَ شَعْبَانَ وَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ مِثْلِي الْفَرِيضَةِ فَأَجَازَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لَهُ ذَلِكَ.

- وَ حَرَمَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ الْخَمْرِ بِعِينِهَا وَ حَرَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْمُسْكِرِ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ فَأَجَازَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ».

وَ تَحْطِيمًا لِإِيهامِهِ، سُنُوْضِح عِبَارَةُ «فَأَجَازَهُ اللَّهُ لَهُ» فَإِنَّهَا لَا تُعْدُ قِيَادًا احْتَرازِيًّا - وَ تَكْمِيلًا لِلتشريع النَّبِيِّ - نظير استجازة الفضوليِّ - وَ الْتِي ذَاتِ مُوضِوعَيَّةِ الْعَقْدِ. فَلَا يُنَاطُ التَّشْرِيعُ عَلَى «الْإِجَازَةِ الْإِلَهِيَّةِ» بل عِبَارَةُ «فَأَجَازَهُ اللَّهُ لَهُ» تُعْدُ قِيَادًا تَشْرِيفِيًّا أو تحكيماً لاعتقاد النَّاسِ فِي أَعْدَادِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ قَدْ تَزَامَنَ مَعْ بِدَائِيَّةِ التَّشْرِيعَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ فَرِبِّمَا كَانَ النَّاسُ يَسْتَوْحِشُونَ مِنْهَا، فَأَيَّدَ اللَّهُ تَعَالَى تَشْرِيعَاتِ النَّبِيِّ بِهَذِهِ الْإِجَازَاتِ.

. وَ أَمَّا آيَةُ «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ» فَرِبِّمَا تَوَهَّمُ أَلَا حَاجَةٌ إِلَى تَشْرِيعِ الْمَعْصُومِ بِاستِقلالِهِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي قَدْ أَكْمَلَ دِيْنَهُ تَامَّاً، بَيْنَمَا إِلْجَاهَةُ نِيَّرَةِ إِنَّ الدِّينِ قَدْ تَكَاملَ بِبِرْكَةِ «جَعْلِ إِلَمَامِ يَوْمِ الْغَدِيرِ» لِأَنَّهُ قَدْ حَازَ الْقُوَّةَ الْقَدِيسَيَّةَ وَ الْمُشْرِعَيَّةَ وَ النُّورُ الْإِلَهِيُّ فَتَسَبَّبَ بِاِكْتِمَالِ الدِّينِ حِينَئِذٍ، فَكُلُّ ذَلِكَ نَظَرًا لِتَواجدِ إِلَمَامٍ فِي أَوْاسِطِنَا.

[1] كليني محمد بن يعقوب. الكافي (اسلامي). Vol. 1. ص265 دار الكتب الإسلامية.

[2] سورة «ص» الآية 34-39.

[3] لم أُعثِرْ عَلَى يَنْبُوعِهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ نظيرِهِ ضَمِّنَ دُعَاءِ الْعَهْدِ أَيْضًا قَائِلًا: «وَ أَوْسِعْ مِنْهَجَهُ» أَوْ «وَ مجْدِدًا لِمَا عَطَّلَ مِنْ أَحْكَامِ كَتَابِكِ»

[4] النساء: ١٦٠.

[5] كليني محمد بن يعقوب.. الكافي (اسلامي). Vol. 1. ص267 تهران - ايران: دار الكتب الإسلامية.

